الأطفال من ذوي الأصول التركية الموضوعون تحت حماية مكتب الشباب الألماني

زليخة إلي أتشيك*

ملخص: يعالج التقرير المشكلات التي تحصل بين "مكتب الشباب الألماني" (Jugendamt) والعائلات التي تنحدر من الأصول التركية، والأطفال المهاجرين. فأعداد الأطفال المهاجرين الأتراك والمسلمين الذين يُوضَعون تحت حماية مكتب الشباب الألماني تزداد يومًا بعد يوم. وقد حصلت زيادة مطردة في أعداد هؤلاء منذ عام 2015 بعد استقبال ألمانيا الفارين من الحربً في سورية من القاصرين، حيث بلغ عدد القاصرين الذين دخلوا ألمانيا من دون رفقة أبويهم في عام 2013 حوالي 6 آلاف، ثمّ ارتفع العدد إلى 40 ألفًا عام 2015، وهذه الأرقام لا تعكس بالضبط عدد القاصرين المهاجرين الذين وُضِعوا تحت حماية مكتب الشباب أو منحهم للعائلات الحاضنة، إذا ما وضعنا بالحسبان أن غالبية الأطفال المهاجرين الذين يعيشون في ألمانيا يحملون جنسية مزدوجة، ويُسجَّلون بوصفهم مواطنين ألمانيين في الإحصاءات.

* سيتا، تركيا

Turkish Origin Children under the Protection of the German Youth Bureau

ZELİHA ELİAÇIK *

ABSTRACT *This article addresses problems between the German Youth Bureau (Jugendamt), families of Turkish origin, and migrant children. The numbers of Turkish and Muslim migrant children, placed under the protection of the Jugendamt, are increasing daily. There has been a steady increase in the number of such minors since 2015 after Germany received minors fleeing the war in Syria. The number of minors who entered Germany without their parents in 2013 reached about 6,000 and increased to 40,000 in 2015. These figures do not reflect the exact number of migrant minors who have been placed under the protection of Jugendamt or given to foster families, given that the majority of migrant children living in Germany have dual citizenship and registered as German citizens in the statistics.*

* SETA, Turkey

رؤية تركية
2020-(4/9)
176 - 151

DOI:10.36360/1560-009-004-009

المدخل:

أُسِّس مكتب الشباب الألماني في النصف الأول من القرن العشرين؛ لرعاية الأطفال الأيتام وحمايتهم ودمجهم في المجتمع، لكنه خضع مع الزمن للعديد من التغييرات الهيكلية والوظيفية. فهذه المؤسسة التي كانت تابعة لمنظمة شباب هتلر (Hitlerjugend) في عهد الاشتراكية الوطنية، خرجت عن كونها مؤسسة تقدّم الخدمات والمساعدات الاجتماعية للعائلات والأطفال والشباب، إلى مؤسسات تركز على تحقيق أهدافٍ أخرى مثل حماية التراث الجيني للشباب، والحفاظ على العرق والصحة الجسدية، ورفع إنتاجية العمل. وتركت للجمعيات الخيرية الأخرى أمر الخدمات الإرشادية والمعونات الاجتماعية التي تحمي وتدعم الأطفال/ الشباب الذين لا يحملون «قيمة جينية عرقية قوية». وفي هذه الفترة، تحولت مكتب الشباب إلى بنىً يجري فيها اختبار مدى ملاءمة الأطفال والشباب للعرق الآري، وإعادة تأهيل الذين لا ينتمون إلى هذا العرق. وهناك مزاعم بأنه في هذه الفترة جرى تغيير هويات الأطفال و«تحويلهم إلى العرق الآري» في أعداد تتراوح بين 50 ألفًا و200 ألف تبعًا لاختلاف المصادر. فبينما كان مكتب الشباب حتى السبعينيات بمثابة آلية للرقابة والتحكم، تحول بعد هذا التاريخ إلى مؤسسة تقدم خدمات الاستشارة الوقائية والإرشادية. تتمثل أهداف الدوائر التابعة لمكتب الشباب الذي أخذ اسمه الحالي في عام 1991 في ضمان نمو الأطفال في بيئة عائلية سليمة، وتقديم خدمات الإرشاد والاستشارة للعائلات، والحفاظ على مصالح الأطفال العليا، وتأمين الرفاهية لهم. ويتجلى الواجب الأساسي لمكتب الشباب في ضمان سلامة الأطفال. فنراه يتدخل في شؤون العائلات عندما يكون أطفالها في بيئة غير آمنةٍ، وبعبارة أخرى عندما تتعرض سلامة الأطفال للخطر، ولا تزيل العائلات أو الأشخاص الذين يتحملون مسؤولية الأطفال هذا الخطر، أو يعجزون عن إزالته. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، قام مكتب الشباب بتطوير عدد من التدابير الداعمة/ الوقائية والقسرية/ التدخلية، حيث يجري العمل بهذه التدابير في الحالات التي يتقرّر فيها أن عائلة الطفل غير قادرة على توفير مصالحه ورفاهيته. فإذا كانت العائلة منفتحة على التعاون، ولديها الرغبة في التخلّص من الحالات التي تعرض سلامة الطفل للخطر، فإن مكتب الشباب يتولى مهمة تقديم خدمات الإرشاد والاستشارة للعائلة قبل أخذ الطفل منها، لكنه عندما يقتنع بأن سلامة الطفل في خطر كبير، يمكنه وضع الطفل تحت حمايته بدل تقديم خدمات التوجيه والإرشاد لعائلة الطفل.

في حال وجود خطر على سلامة الطفل، يتدخل مكتب الشباب في شؤون العائلة بناء على إخبارية مرسلة إليه، ويمكن تقديم هذه الإخبارية من قبل المعلمين والأطباء ورجال الشرطة والجيران والأشخاص المقيمين في البيئة التي يرتبط بها الطفل، وكذلك بشكوى

يتقدم بها الطفل، أو الشاب القاصر، ويجري تقييم حالات إهمال الأبوين في أداء واجباتهم تجاه أطفالهم، والشكاوى التي تتناول تلك الحالات، تحت فئة «الإخبارية الخفيفة غير الحادة»، بينما يعامل الاستغلال والتحرش والعنف وغيره من الوقائع ضمن فئة «الإخبارية العاجلة/ الحادّة». تُقدَّم الشكاوى في إطار هذه الإخباريات، في الحالات التي تقوم فيها الأسرة بإيذاء الطفل عقليًّا وجسديًّا بصورة حادّة. ففي الإخبارية الخفيفة تُحَلّ المشكلة من خلال تفعيل الخدمات الاستشارية الداعمة للآباء والأطفال، وفي حالات الإخباريات العاجلة والحادة التي تكون فيها مصالح الطفل العليا ورفاهيته في خطر جسيم- يكون لدى الدوائر التابعة لمكتب الشباب صلاحية استبعاد الطفل من عائلته ووضعه تحت حمايتها من دون انتظار الدعوى وإجراءات المحكمة. وإذا اعترضت العائلات وتقدموا إلى المحكمة لإعادة طفلها، يتعين على مكتب الشباب مراجعة المحكمة للحصول على قرار قضائي. ولا يسقط حق العائلة في حضانة طفلها، في حال وضعه تحت الحماية في الحالات العاجلة، ولكن التعاون أو الخلاف بين العائلة ومكتب الشباب يؤثر بشكل كبير في حق العائلة في حضانة طفلها.

بعد أن يأخذ مكتب الشباب حضانة الطفل بقرار من المحكمة، يقرّر المكان الذي يجب أن يعيش فيه الطفل من أجل ضمان سلامته ومصالحه العليا. صحيحٌ أن العائلة في مثل هذه الحالات توصف بأنها عاجزة عن رعاية الطفل وتعليمه، إلا أنه يمكن أن يصدر قرارٌ بأن يبقى الطفل عند أبويه، شريطة أن يكون ذلك تحت إشراف مكتب الشباب الذي يبقى محتفظًا بحضانته، وأن يلتزم الأبوان بالشروط المحددة. ولكن عندما تتوقف العائلة عن التعاون مع مكتب الشباب رغم استمرارها في العجز عن تلبية الشروط، ولا تسهم في القضاء على المشكلات التي جرى تحديدها؛ يمكن اتخاذ قرار بوضع الطفل عند العائلة الحاضنة أو وضعه تحت حماية مكتب الشباب. وتختلف فترة إبعاد الطفل عن العائلة بحسب أسباب وضعه تحت الحماية، ولكن في حالات الاستغلال الشديد، يمكن إعطاء حق حضانة الطفل لمكتب الشباب إلى أجل غير مسمّى. وعلى هذا النحو يجري استبعاد الطفل عن عائلته، في حالات العنف والاستغلال دون وضع حدّ زمني معين، وتجري الاستفادة من الرعاية المؤسسية أو خدمات العائلة الحاضنة. ومعلوم أنّ الهدف هو أن يعيش الأطفال دون سن الثانية عشرة عند العائلة الحاضنة، ولكن عندما تكون أعداد العائلة الحاضنة غير كافية أو عندما لا تتوفر العائلة الحاضنة التي تستطيع تغطية احتياجات الطفل، تُراجَع المؤسسات للحصول على الرعاية.

عندما يطلب الطفل أو الشاب وضعه تحت الحماية في حالات الإهمال والاستغلال الشديدين، والحالات التي تتطلب تدخلًا عاجلًا- تتولّد لدى مكتب الشباب صلاحية حماية الطفل بدون إجراء تحقيق أو اتصال بعائلته. ولا يكون التدخل لإنقاذ الطفل من الوضع «الخطير» على وجه السرعة؛ حفاظًا على مصلحته العليا، ووضعه تحت الحماية صلاحية فحسب- بل واجبًا وعبئًا قانونيًّا يترتب على عاتق العاملين في الدوائر التابعة لمكتب الشباب. فيمكن للمخوّلين في دائرة الشباب حماية الطفل عند مغادرته المدرسة أو الروضة، ولاسيّما إن كان يتعرض للعنف وسوء المعاملة. ويمكن وضع الطفل أو القاصر تحت الحماية بناءً على تصريحه بطلب شخصي منه لأسبابٍ العنف أو الاستغلال في العائلة. وفي هذه الحالة يعتمد مكتب الشباب بيان الطفل أو الشاب أساسًا بموجب الالتزام القانوني. والسبب في اعتماد بيان الطفل أساسًا، يعزو إلى الحيلولة دون الوقوع في الحالات التي قد تُعرَض سلامة الطفل للخطر مستقبلًا. في مثل هذه الحالات، يتحمل موظفو دوائر الشباب مسؤولية العواقب السيئة التي قد تنشأ بعد وضع الطفل أو الشاب تحت الحماية. وعليها أن تبادر إلى الإجراءات القانونية في غضون أربع وعشرين ساعة، إن لم توافق العائلة على وضع طفلها تحت الحماية، أو اعترضت عليه، أو طالبت بالتحقيق في ذلك.

من الواضح أن هذه الصلاحية الواسعة الممنوحة لمكتب الشباب بموجب القانون مع الأخذ في الاعتبار بأنه يجري العمل بحسب الأصول من دون البحث عن الأدلة في الإخبارية والتحقق منها- قد تؤدي إلى ممارسات خاطئة وناقصة. بالإضافة إلى ذلك، قد يجري اتخاذ القرارات التي قد يكون لها عواقب عكسية تمامًا، رغم أن الهدف هو تحقيق مصلحة الطفل العليا ورفاهيته، وذلك بناءً على عوامل مختلفة في عملية تقييم الإخبارية. والمشكلة الكبرى بين العائلات ومكتب الشباب تحصل فيما يتعلق بالعائلة الحاضنة، والتبنّي، والرعاية المؤسسية التي تفيد الأطفال أو الشباب تحت الحماية. وقد اتّضح أن هناك مشكلة ثقة خطيرة، ليس فقط بين العائلات التركية ومكتب الشباب، بل بين عائلات المهاجرين من أصول ألمانية ومن أصول أخرى مختلفة، وبين مكتب الشباب أيضًا. وممّا يكشف الصورة السيئة لمكتب الشباب أن أجندات الإعلام والرأي العام الألماني تتناول هذه المؤسسة في كثير من الأحيان على خلفية مزاعم «خطف الأطفال» (kinderklau)، أكثر من كونها مؤسسة معنية بحماية الأطفال. فسرعان ما يتوصّل موظفو مكتب الشباب مباشرة إلى الخيار الأسوأ الأخير، وهو قرار «وضع الأطفال تحت الحماية»، هروبًا من المسؤولية عن الأوضاع السيئة التي قد يمرّ بها الطفل في المستقبل، وتفاديًا من التعرّض لاتهامات «الإهمال المهني» وغيرها، وذلك نتيجة المسؤولية الجسيمة التي يفرضها عليهم القانون.

> **هناك انتقادات كثيرة موجهة إلى مكتب الشباب، ولعل أشدّها هي أن هذه المؤسسة غالبًا ما تأخذ الأطفال تحت الحماية، وتبعدهم عن عائلاتهم لأسباب (بسيطة) جدًّا**

هناك انتقادات كثيرة موجهة إلى مكتب الشباب، ولعل أشدّها هي أن هذه المؤسسة غالبًا ما تأخذ الأطفال تحت الحماية، وتبعدهم عن عائلاتهم لأسباب (بسيطة) جدًّا. وقد أصبحت الشكاوى ضدّها موضوع تقارير لجنة العريضة في البرلمان الأوربي، وكذلك أعدت لجنة مراقبة حقوق الإنسان في مجلس الشعب التركي الكبير تقريرًا شاملًا يتناول ممارسات مكتب الشباب في بلجيكا وألمانيا وهولندا عام 2013 على الأطفال المنحدرين من الأصول التركية، بعدما نشرت الصحف التركية والألمانية حالات وضع اليد على هؤلاء الأطفال، والادعاءات التي ظهرت في هذا الشأن.

على الرغم من انخفاض معدل العائلات التركية المهاجرة التي تحصل على خدمات التوجيه والإرشاد في ألمانيا كما هو الحال في أنظمة حماية الأطفال في البلدان الأخرى؛ فإن معدل الأطفال من ذوي الأصول التركية المندرجين في حالات الأزمات والمساعدات الطارئة مرتفع للغاية. ومن المثير للدهشة أنه رغم الاستثمارات الضخمة في خدمات

الإرشاد الوقائي والداعم التي تقوم بها ألمانيا- يُلاحَظ ارتفاع أعداد الأطفال الذين يجري وضعهم تحت الحماية والرعاية مقارنة ببقية دول أوروبا الغربية. .

والدعاوى التي تنبثق من منح الأطفال الموضوعين تحت الحماية لعائلات حاضنة غير تركية وغير مسلمة، نذكر منها فقدان هوية الطفل الثقافية/ الدينية ولغته وغير ذلك- مشكلةٌ أخرى تضاف إلى المشكلات متعددة الوجوه التي تحصل بين العائلات التركية ومكتب الشباب. وفي ظل العمل المؤسسي والترتيبات القانونية الجارية في مكتب الشباب، التي تسبب مشكلات حتى مع العائلات ذات الأصول الألمانية- أصبحت قصة «الهجرة» ومشكلاتها أكثر تعقيدًا في العائلات التركية. لهذا السبب، يجب تقييم المشكلات بين العائلات التركية ومكتب الشباب في إطار أكثر شمولية، ومعالجتها في سياق سياسات الهجرة. فالتمييز البنيوي الذي يلاقيه المهاجرون من ذوي الأصول التركية أو المسلمة في ألمانيا، وخطابات الإسلاموفوبيا التي تكتسب انتشارًا كبيرًا في وسائل الإعلام والسياسة الألمانية- تحملان العائلات على التعامل مع المؤسسات الألمانية، بناءً على أحكام مسبقة عامة، واتخاذ مواقف بعيدة كل البعد عن الثقة. وغموض مفهوم «رفاهية الطفل في خطر»، وتأويل الاختلافات الثقافية بشكلٍ لا يصبّ في مصلحة العائلات- يتسببان في خلق مشكلات كبيرة في أثناء الممارسة والتطبيق. وتقييم المعايير التي تضفي الشرعية على تدخل الدولة في العلاقات بين الوالدين والأطفال، مثل «القمع» و«العنف» و«تقييد الحرية»، من خلال الثقافة الألمانية- يمهد الطريق أمام ممارسات تضع الأطفال والعائلات في موقف صعب.

إن الحكم على مكتب الشباب بأنه «يضع يده على الأطفال بسرعة كبيرة بناء على أسباب (بسيطة) للغاية» ينبع من ضعف آليات التحقّق من مدى صحة الإخبارية التي تَرِده، قبل الشروع في إجراءات قانونية معقدة تجاه العائلات، ووضع الأطفال تحت الحماية، فالتصرف بناء على أقوال الطفل فقط، من دون وجود آلية تتحقق من صحة أقوال الطفل، يضع الطفل وعائلته في موقف صعب. ينشأ هذا الموقف، كما أسلفنا، من الترتيبات القانونية التي تضمن حماية الأطفال والشباب بناءً على طلبهم، فكان مكتب الشباب يضع الأطفال أو الشباب تحت حمايته، بمجرد أن يقولوا: إن سلامتهم في خطر. قد تكون أقوال الطفل صحيحة، وقد تكون خاطئة، لكن مكتب الشباب بدأ يتّخذ الاحتياطات اللازمة لتجنّب الأوضاع السيئة التي قد تتطور لاحقًا.

هناك سبب آخر للمشكلات التي تقع بين العائلات ذات الأصول التركية ومكتب الشباب، وهو أن العائلات الحاضنة ودور رعاية الأطفال لا تراعي الاختلافات الثقافية والدينية كما هو منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والقوانين الألمانية. لكن حتى لو أبدت المؤسسات الألمانية الحساسية اللازمة في أحسن الأحوال، فإن قلة عدد

العائلات الحاضنة التركية تعزّز حلّ المشكلة عبر إعطاء الأطفال لعائلات حاضنة تحمل هوية ثقافية مختلفة. يبدو أن العائلات المهاجرة المنحدرة من الأصول التركية لديها معلومات غير صحيحة فيما يتعلق بالوظائف العامة لمكتب الشباب، ومعايير العائلة الحاضنة، وأن العائلات التركية لديها بعض التحفظات لتصبح عائلات حاضنة، وذلك لأسباب ثقافية واجتماعية واقتصادية ودينية. وفي سبيل إزالة هذه التحفظات، تقوم جماعة المساجد، والمنظمات التركية غير الحكومية، والملحقيات التابعة للسفارة التركية، بتنفيذ أنشطة تنويرية وإعلامية مختلفة.

عندما نأخذ بعين الاعتبار بقاء الأطفال تحت الحماية والرعاية لفترات طويلة في ألمانيا، وارتفاع معدل إيداعهم في مؤسسات الرعاية مقارنةً بالعائلات الحاضنة- يتبين ضرورة إجراء دراسات وبحوث تتناول أوضاع الأطفال الأتراك الذين يقيمون في مؤسسات الرعاية، ومشكلة العائلات الحاضنة. تجدر الإشارة هنا إلى أن البحوث التي أُجرِيت حتى الآن حول مكتب الشباب، ووضع الأطفال تحت حمايته ركزت من الناحية النظرية والعملية على العائلة الحاضنة، دون الخوض في مناقشة ظروف المهاجع التي يعيش فيها معظم الأطفال، والتدابير التي يتعين اتّخاذها في هذا الصدد.

ووفقًا لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية (1963)، إذا تقرر تعيين وصي أو قيّوم على الطفل خدمةً لمصلحته العليا، يجب إبلاغ القنصلية المختصّة على الفور. فعندما تقوم العائلات التي يجري أخذ أطفالها تحت الحماية بإبلاغ القنصلية التركية، يمكنها الحصول على خدمات الاستشارات القانونية، والدعم لمتابعة هذه الحالة. ولا يتعين على مكتب الشباب إبلاغ السفارة أو القنصلية التركية إن كان الطفل يحمل جنسية مزدوجة. في هذه الحالة، لا يعلم مسؤولو القنصلية أو السفارة بوجود أطفال أتراك تحت الحماية إلا إذا قامت عائلاتهم بإبلاغهم بذلك.

في حالة احتياج الأطفال إلى الحماية بسبب عجز الوالدين لأيّ سبب من الأسباب، فإن الهدف الرئيس وفقًا للقانون هو حماية مصالح الأطفال العليا، وتأمين الرفاهية لهم، واتخاذ الإجراءات الاحترازية لاستكمال نموهم في بيئة أسرية سليمة. ويتمثل الهدف الأسمى في لمّ شمل العائلة بأطفالها الذين جرى إبعادهم عنها بصورة مؤقتة، ووضعهم في المهاجع أو تحت حماية العائلة الحاضنة؛ نظرًا لعجز أو عدم كفاءة الأبوين. لهذا السبب، تجب إقامة علاقات تعاون سليمة بين مكتب الشباب، والقنصليات التركية، والمنظمات التركية غير الحكومية، وعائلات الأطفال الذين يجري وضعهم تحت الحماية. وقد أظهرت الدراسات التي أُجرِيت في نطاق هذا التقرير أن هناك عددًا قليلًا جدًّا من البيانات والدراسات العلمية/ الإحصائية حول مكتب الشباب والأطفال الأتراك الذين جرى أخذهم تحت الحماية. والدراسات

المتعلقة بالفترات التي يمرّ بها الأطفال الذين يجري وضعهم تحت الحماية، أو يجري منحهم للعائلات الحاضنة، أو إلحاقهم بالمهاجع- تكاد تكون معدومة ومحدودة للغاية. ومن ثَمّ هناك حاجة لبيانات سليمة، ودراسات تتناول هذه القضية من زوايا مختلفة، من أجل تقييمها من الجوانب كافة.

تُعَدّ العائلة هي حجر الأساس في بناء المجتمع، وتؤدّي دورًا مهمًّا في نمو الطفل نموًّا سليمًا، وفيها يتعلم الطفل القيم الإنسانية الأساسية والمبادئ الثقافية والدينية، ويقيم بناءً عليها علاقاته المجتمعية، ويبني خططه وأهدافه المستقبلية مستلهمًا من بنية العائلة التي وُلِد وترعرع فيها. في هذا السياق، يمكننا القول: إن العائلة هي المجال التعليمي الأوّل لكل طفل، والمكان الأوّل الذي يوجّه الطفل، فالعائلة تؤثّر تأثيرًا كبيرًا في بناء شخصية الطفل وهويته الثقافية. ومن ثَمّ فإن الحفاظ على وحدة عائلات الأتراك الذين يحاولون الحفاظ على وجودهم في حوض ثقافي مختلف في الشتات، وتربية الأطفال من قبل الأبوين أو أفراد الأسرة- أمر مهمٌ لبناء الهوية، والانتماء الثقافي، والنمو النفسي.

هذه الأهمية التي تُعزَى إلى العائلة، والترتيبات القانونية المتعلقة بالعائلة، تجد لها مكانًا مهمًّا في دساتير العديد من الدول. فنجد أن دستور جمهورية ألمانيا الاتحادية ينص على أن «رعاية الأطفال وتعليمهم حقّ طبيعي من حقوق الأبوين، وواجب يقع على عاتقهما بالمقام الأول، وأن الدولة تراعي أداء المجتمع لهذا الواجب. ولا يمكن إبعاد الأطفال عن عائلاتهم من دون رضا الوالدين إلا بناءً على القانون، وفي الحالات التي يبقى فيها الأطفال من دون رعايةٍ؛ لعدم أداء الوالدين واجباتهم تجاه الأطفال، أو لأسباب أخرى»، راسمًا بذلك الإطار القانوني للعلاقة بين العائلة والطفل والدولة[1]. ويمكن تلخيص هذه المادة على النحو الآتي: «ينبغي أن يكون الطفل عند عائلته، ما دامت هذه الأخيرة تؤدي واجباتها تجاهه». في ألمانيا، يتولى أمر الإشراف والرقابة المذكور في القانون مكتبُ الشباب الذي يمكن اعتباره نظيرًا للمديرية العامة لخدمات الأطفال في تركيا، ولكن لا يمكن لمكتب الشباب التدخل بشكل مباشر في العلاقات الأسرية، ما لم يثبت أن الأطفال يجري تنشئتهم في بيئة تُوصَف بأنّها خطيرة، أو غير سليمة، وما لم توفّر أسبابًا قانونية لذلك.

ورغم هذه الأحكام القانونية فإنّه يتردّد كثيرًا في الأجندات مزاعم بأن العديد من الأطفال من ذوي الأصول التركية والمسلمة الذين يعيشون في ألمانيا قد أُخِذوا بشكل غير عادل من عائلاتهم من قبل مكتب الشباب الألماني. وهذه الادّعاءات التي يحملها أتراك الشتات إلى الرأي العام من حين لآخر، وشكاواهم المقدمة بحقّ مكتب الشباب؛ يتناوله البرلمان الأوربي في تقاريره من حين إلى آخر.

جرى إعداد هذا التقرير من أجل تزويد الرأي العام التركي والألماني بموضوع الادّعاءات المطروحة المتعلقة بالمشكلات القائمة بين مكتب الشباب وعائلات المهاجرين من ذوي الأصول التركية والمسلمة، ولفت انتباهه إلى هذه القضية. في الجزء الأول من التقرير، نناقش التطور التاريخي والبنية المؤسساتية وآلية عمل مكتب الشباب. وفي الجزء الثاني، نتناول المشكلات بين المهاجرين من ذوي الأصول التركية والمسلمة الذين يعيشون في ألمانيا ومكتب الشباب الألماني، من الجوانب كافة ، ونمحّص الادعاءات الموجّهة ضد الممارسات غير العادلة. وفي الختام، نقدّم اقتراحات حول الخطوات التي يمكن اتخاذها للحيلولة دون وقوع مشكلات بين المهاجرين من ذوي الأصول التركية ومكتب الشباب، ولحماية الأطفال الذين ينحدرون من أصول تركية يعيشون في الشتات.

لمحة تاريخية عن مكتب الشباب الألماني ومهامه:

أُسِّس مكتب الشباب الألماني في الربع الأول من القرن العشرين، وتغيّر اسمه، وكذلك مهامه كثيرًا على مرّ السنين. بعد الحرب، جرى إدراج الدوائر التابعة لمكتب الشباب الألماني ضمن الدوائر التابعة لوزارة الداخلية، ووُضعِت تحت تصرف بلديات المدن[2]. وفي عهد النازية، تحوّلت من الحفاظ على بنية العائلة وتأمين سلامة الأطفال (kindeswohl) إلى آلية لحشد النفوذ السياسي. وتمثّل الهدف الرئيس لمكتب الشباب ومنظمة شباب هتلر في ذلك الوقت في إنتاج سلالة صافية مثالية من الجيل الألماني، على النحو الذي وصفه هتلر. وأُجبِر الأطفال فوق سن العاشرة على الانضمام إلى منظمة شباب هتلر، وعملت المؤسسة المذكورة على تكوين الأطفال أيديولوجيًّا منذ سنّ مبكرة. ومن المعروف أنه خلال الفترة النازية، اختُطِف العديد من الأطفال الأجانب الذين كانوا يعيشون في المناطق الشرقية، وبخاصة اليهود منهم، ووُضِعوا في مهاجع تحت سيطرة النازيين، حيث جرى تجريد الأطفال من هوياتهم وثقافاتهم وتربيتهم كأطفال آريين. ويرى بعض المؤرخين أنه جرى تغيير هوية أكثر من 50 ألف طفل، ويرى آخرون أن هذا العدد وصل إلى 200 ألف.

إبان الحرب العالمية الثانية، جُعِل مكتب الشباب تابعًا لوزارة الداخلية، واستمر في نشاطاته على هذه الصورة حتى عام 1961، حيث تحوّل إلى مكتب للرقابة والتفتيش تحت مسمّى (Jugendwohlfahrt)، وفي عام 1991، أخذ اسمه الحالي المعروف بمكتب الشباب (Jugendamt). ففي هذا التطور التاريخي، تحوّلت هذه المؤسسة بعد السبعينيات من مكتب للرقابة والتفتيش إلى مؤسسة تقدم خدمات الحماية والاستشارات والتوجيه، واستمرّت على هذه الوظيفة حتى اليوم[3].

يعمل مكتب الشباب الألماني حاليًّا وفقًا لقانون مساعدة الأطفال والشباب (Kinder- und Jugendhilfegesetz). والقانون الأساسي الذي يعطي شكلًا للخدمات التي تقدمها الدوائر التابعة لمكتب الشباب هو كتاب القانون الاجتماعي الثامن. وعلى الرغم من أن مكاتب الشباب تابعة بنيويًّا للوزارة الفيدرالية للأسرة وكبار السن والمرأة والشباب، إلا أنها تعمل تحت إدارة البلدية أو المنطقة (bürgermeisteramt / landratsamt). فتلتزم كل بلدية وقائم مقامية بإنشاء مكاتب الشباب في الولايات والمدن الواقعة تحت سيطرتها. يوجد حوالي 600 مكتب لرعاية الأطفال والشباب في أنحاء ألمانيا[4].

الإخباريات والأطفال الموضوعون تحت الحماية:

يتصرّف مكتب الشباب الألماني لدى استقباله الإخبارية بحق العائلات بصورة تختلف من حالة إلى أخرى. ورغم أنه يحقّ له قانونيًّا التدخل في الحالات التي تكون فيها مصالح الطفل العليا ورفاهيته في خطر وفقًا للمادة 37 من كتاب القانون الاجتماعي، إلا أنّه يتعين عليه قبل كلّ شيءٍ دعم العائلة، وحلّ المشكلات بين الطفل وعائلته، فعندما يصعب على العائلة أو تعجز عن إزالة هذه المشكلات يتولّد لدى مكتب الشباب صلاحية أخذ الطفل منها. كما تنصّ المادّة ذاتها على ضرورة أن يتعاون عائلة الطفل الأصلية ومكتب الشباب والعائلة الحاضنة تحقيقًا لمصلحته العليا ونموه السليم، في حال قرّر مكتب الشباب أخذه من عائلته وتسليمه إلى دار الرعاية (المهجع) أو العائلة الحاضنة[5].

عندما يتلقى مكتب الشباب إخبارية بأن سلامة الطفل في خطر، يتّخذ الإجراءات التي تقتضيها المسؤولية القانونية، ويقيّم الحادث. يتدخل مكتب الشباب في الغالب من أجل حماية مصالح الطفل العليا ورفاهيته في حالات مشكلات الحضانة التي تقع في أثناء عمليات الطلاق، والعنف العائلي، وخضوع الوالدين للمعالجة من الإدمان، أو الحكم عليهما بالسجن أو ما شابه.

في الحالات التي لا تستطيع فيها العائلات معالجة المشكلات التي تعيشها مع أطفالها، يتدخل مكتب الشباب بناءً على طلب العائلة أو الإخبارية التي تَرِدُه بحق العائلة، فيقدم الدعم للعائلة وطفلها. تُقبَل الإخبارية المقدّمة إلى مكتب الشباب خطيًّا وشفهيًّا. ويتعين على مكتب الشباب من الناحية القانونية أن يبدأ بعملية الرقابة والتفتيش من دون النظر في مصداقية الشكوى، ومعالجة الشكاوى التي يجري تقديمها من قبل مجهولٍ دون دليل. وتتوفر نماذج قياسية للإخباريات في مواقع الويب الخاصة بالبلديات وقائم المقام في ألمانيا. لكن إلزامية النظر في الإخبارية دون التحقق من صحتها ودون توفر الأدلة جلبت معها العديد من المشكلات. فهذه الترتيبات القانونية التي ترنو إلى الإسراع في إنقاذ الطفل من

الوضع «الخطير» الذي هو فيه تترك العائلة والطفل على السواء في موقف صعب على المدى الطويل، بسبب إخباريةٍ تعسفية/ باطلة لا أساس لها من الصحة، يقدّمها الطفل بذاته، أو من أحد من خارج العائلة. وتتعقّد عملية التحقيق، ولاسيّما بعد وضع الطفل تحت الحماية، حيث تكون القضية أكثر صعوبة وتعقيدًا بالنسبة لجميع الأطراف.

من الملاحظ أن الإخبارية التي ترد مكتب الشباب بخصوص الأطفال تأتي في الغالب من قبل معلّمي رياض الأطفال، أو المدارس الابتدائية، ورجال الشرطة، والمدنيين. والشكاوى المقدمة من قبل المواطنين المدنيين ترد في الغالب إلى مكتب الشباب من قبل أفراد الأسرة، والجيران، والأصدقاء المقرّبين للأسرة أو الطفل وعائلاتهم.

يمكن تقسيم الشكاوى المقدمة إلى مكتب الشباب والإخباريات التي تتطلب تدخلًا سريعًا قسمين: أولهما «الإخبارية الخفيفة غير الحادة» التي يمكن تقييمها على أنها الحالات التي يتعرض فيها سلامة الطفل ومصلحته العليا للخطر، نتيجة عدم أداء العائلة واجباتها تجاه الطفل، وهي الشكاوى التي يجري تقديمها حول تغيّب الطفل عن المدرسة، ونقص العناية الشخصية، وتدهور حالته الصحية (فقدان الوزن المفرط على سبيل المثال)، وتغيرات

سيئة وراديكالية تحدث في سلوكه العام. وثانيهما الشكاوى التي يمكن وصفها بـ»بالإخبارية الحادّة أو العاجلة» وهي الإخباريات التي تنشأ عندما تقوم العائلة بإيذاء الطفل نفسيًّا وجسديًّا، وتشمل هذه الجرائم العنف أو الاستغلال أو التحرش. وضمن هذه الإخبارية تندرج الشكاوى المقدّمة من الأطفال والشباب بشكل مباشر، أو من خلال وسطاء. في مثل هذه الحالات، يمكن لمكتب الشباب أن يضع الطفل تحت حمايته من دون إبلاغ عائلته؛ من أجل ضمان سلامة الطفل. تبدي العائلة المهاجرة انزعاجًا وامتعاضًا كبيرًا من هذا الوضع، إلا أن أولوية مكتب الشباب هي ضمان سلامة الطفل. في الحالات التي يحتاج فيها الطفل إلى الحماية الفورية، يجري وضع الطفل تحت الحماية أوّلًا، ثمّ إبلاغ عائلته بذلك. ويمكن لمعلّم الطفل، أو المشرف على تربيته، مراجعة مكتب الشباب، وإبلاغه بالحادث الذي قد يندرج فعليًّا ضمن الإخبارية الخفيفة على أنه حادث يجب الإبلاغ عنه فورًا، اعتمادًا على بيان الطفل أو الشاب.

عدد الأطفال الموضوعين تحت حماية مكتب الشباب الألماني:

تفيد بيانات مكتب الإحصاء الفيدرالي لعام 2017 أنه أُبعِدَ 61 ألفًا و383 طفلًا عن عائلاتهم في جميع أنحاء ألمانيا، ووُضِعُوا تحت حماية مكتب الشباب الألماني: 11 ألفًا و101 من هؤلاء الأطفال وُضِعُوا تحت الحماية المؤقتة، و50 ألفًا و282 منهم وُضِعُوا تحت الحماية طويلة الأمد. والسبب الأبرز في وضع الأطفال تحت الحماية هو «عدم كفاءة» الأبوين، إذ بلغ عدد الأطفال تحت الحماية بسبب عدم كفاءة الأبوين 17 ألفًا و291 طفلًا. وهناك 4 آلاف و918 طفلًا وُضِعُوا تحت حماية مكتب الشباب بسبب تعرضهم للعنف، وهناك 693 طفلًا وُضِعُوا تحت حماية الجهة نفسها بسبب تعرضهم للتحرش الجنسي. وحصل ارتفاع كبيرٌ في عدد الأطفال الموضوعين تحت الحماية بعد عام 2015، والسبب في ذلك يعزو إلى قدوم الأطفال إلى ألمانيا فارين من ويلات الحرب في العراق وسوريا من دون رفقة الأبوين أو أحد من أقاربهم. وتشير التقديرات إلى أن عدد الأطفال اللاجئين الذين وُضِعُوا تحت الحماية بلغ 22 ألفًا و492 طفلًا عام (2017)[6]. واحد على الأقل من والدي 28 ألفًا و204 طفلًا من أصل 52 ألفًا و590 طفلًا، أي ما يعادل 536 بالمئة ممن وُضِعوا تحت الحماية- من أصول أجنبية، لكن هذا الرقم لا يشمل الأطفال المهاجرين الذين كانوا هم أنفسهم وآباؤهم مواطنين ألمانيين ينحدرون من أصول أجنبية. وغالبية الأطفال الأجانب البالغ عددهم 28 ألفًا و204 هم أطفال لاجئون[7]. وبمرور السنين، شهد هذا المعدّل انخفاضًا، عندما أُحضِرت عائلات الأطفال إلى ألمانيا، أو تحديد أقارب لهم في ألمانيا، أو بلوغهم سن الرشد. ومع ذلك يجدر الانتباه إلى أن عدد الأطفال الذين يُوضَعون تحت الحماية في ألمانيا

التي تأتي في مقدمة أكثر البلدان استثمارًا في خدمات الحماية والدعم مقارنة بالدول الأخرى هو عدد كبير[8].

يطول أمد البقاء تحت الحماية خارج العائلة والمنزل، نتيجة لإطالة أمد عملية التبني أو إطالة أمد عملية عودة الأطفال إلى عائلاتهم، أو عدم تحقّق هذه العودة في ألمانيا، مقارنة مع دول أوروبا الغربية الأخرى[9]. وعند إمعان النظر في الأرقام السنوية للأطفال تحت الحماية بحسب ما ورد في الإحصاءات- يُعتقَد أن العدد الإجمالي للأطفال تحت الحماية أكبر بكثير مما هو عليه حاليًّا.

معايير العائلة الحاضنة في ألمانيا:

لا تشترط المعايير أن تكون مواطنًا ألمانيًّا لكي تصبح عائلتُك عائلة حاضنة في ألمانيا، بل يكفي للعائلات ذات الأصول المهاجرة الحصول على إقامة دائمة في ألمانيا، أو إقامة مؤقتة في بعض الحالات الاستثنائية، لتصبح عائلة حاضنة. فلا يعير مكتب الشباب أهميةً لمعايير جنسية العائلات، ومدة إقامتها في ألمانية بقدر ما تعير أهمية لمعايير أخرى، مثل توفير بيئة آمنة للطفل المحتاج للرعاية من قبل العائلة الحاضنة أو لا، وإمكانية توفير بيئة عائلية للطفل يمكنه فيها تطوير نفسه أو لا. فالأطفال الذين هم تحت حماية مكتب الشباب الألماني ينحدرون من أصول وثقافات وديانات مختلفة. ومن ثَمّ يتعين على مكتب الشباب عندما يتقرر وضع الأطفال عند عائلة حاضنة، اختيار العائلات ذات المعايير الأقرب والأنسب للطفل. ولكن هناك صعوبات تقف في طريق العثور على عائلات حاضنة من الأصول المسلمة والتركية؛ لهذا السبب يعمل مكتب الشباب الألماني على تشجيع العائلات من الأصول والثقافات والأديان المختلفة، لتصبح عائلات حاضنة. وفي هذا السياق، أطلقت بلدية برلين ومجلس الشيوخ في برلين حملات مختلفة لتشجيع العائلات المهاجرة لتصبح عائلات حاضنة[10]. ولكون ألمانيا بلد هجرة، ينشر مكتب الشباب كتيّبات بعدة لغات حول حقوق الطفل والإجراءات القانونية والخدمات والأعمال التي يجري تنفيذها- وينظم اجتماعات ترويجية وإعلامية.

من جانب آخر، لا تراعي هذه المعايير فارق السن بين الأطفال والعائلة الحاضنة في حالة الحضانة لفترة مؤقتة، ويكون ثَمّة حرص بالمقابل على ضمان أن يكون فارق السن بين الطفل والعائلة الحاضنة عند متوسط فارق السن في الحياة الطبيعية في حالة الحضانة لأجل غير مسمّى. ولا تراعي المعايير كذلك الوضع العائلي للأفراد، ولا يشترط الزواج في العائلة الحاضنة، ويمكن لغير المتزوجين الذين يعيشون وحدهم، والمثليين أن يصبحوا عائلة حاضنة. وقد أطلق مجلس شيوخ برلين حملة جديدة في سبتمبر 2019 لتلبية الحاجة المتزايدة

للعائلات الحاضنة، فقام بتشجيع الشواذ المثليين والعزّاب والأفراد الذين يعيشون بمفردهم والعائلات المختلطة المعروفة باسم (patchwork family) لتصبح عائلات حاضنة[11]. ولا يشترط في العائلة الحاضنة الإنجاب أو عدم الإنجاب. ولا يشترط توفير غرفة خاصة بكل طفل في بيت العائلة الحاضنة في حال وجود أطفال آخرين. يكفي أن يكون البيت بمساحةٍ تتوافق والشروط القانونية المطلوبة. ويختلف هذا المعيار في ألمانيا من ولاية إلى أخرى، ففي ولاية بافاريا مثلًا حُدِّدت هذه المساحة بعشرة أمتار مربعة لكل شخص بالغ، وستة أمتار مربعة لكل طفل دون سن السادسة. وفي الولايات الأخرى، يتعيّن أن تكون هذه المساحة تسعة أمتار مربعة للبالغين، وستة أمتار مربعة للأطفال دون سن السادسة. صحيح أن مكتب الشباب لا يشترط على العائلة الحاضنة أن يكون لديها أصول أو مدخرات مالية، لكنه يشترط أن يكون لديها دخل شهري ثابت ومضمون. وعلى الرغم من أن الدولة تقدّم الدعم المالي للعائلة الحاضنة من أجل الطفل الذي ترعاه، فإنه يتعين على العائلة الحاضنة أن تثبت بالوثائق أن لديها دخلًا كافيًا للعيش دون هذا الدعم.

من بين المعايير المطلوبة للمهاجرين الذين يتقدّمون بطلبٍ ليصبحوا عائلة حاضنة أن يتحدثوا الألمانية بمستوى يمكن معها فهم ما يجري التحدّث به والتعبير عن أنفسهم، حتى لو لم يكن بطلاقة. ويخضع المتقدّمون بهذا الطلب لدورات تثقيفية وتحضيرية من قبل مكتب الشباب. تُقدَّم هذه الدورات باللغة الألمانية، ويُمنَح المتقدّمون شهادة العائلة الحاضنة في نهاية الدورة[12].

تجد العائلات المهاجرة التي لا تتوفر لديها الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية في الغالب صعوبةً في استيفاء الشروط المطلوبة لتصبح عائلات حاضنة. ومن اللافت للانتباه عدم رغبة هذه العائلات لتصبح عائلات حاضنة، ومن ثَمّ هناك حاجةٌ إلى دراسة شاملة للأسباب الكامنة وراء تحفظ وتردّد العائلات من ذوي الأصول التركية والمسلمة في أن تصبح عائلات حاضنة.

مشكلات العائلة الحاضنة والمنظمات التركية غير الحكومية:

توصّل البحث الذي أجرته جامعة دورتموند عام 2013 مع مكتب الشباب إلى نتيجة مفادها أن معدل الأطفال المهاجرين الذين وُضِعُوا تحت حماية مكتب الشباب الألماني بصورة دائمة كان 146٪، وهو معدل منخفض جدًّا مقارنة بمعدل المهاجرين في كثافة السكان العامة. في البحث نفسه، أُكِّدَ أن معدل رعاية الأقارب للأطفال المهاجرين الأتراك المحتاجين إلى الحماية أعلى بكثير مقارنة بالمجموعات الأخرى. ولكن لوحظ ارتفاع كبير

للغاية في عدد الأطفال المهاجرين الذين وُضِعُوا تحت الحماية في عام 2015، عندما تدفق اللاجئون من سوريا إلى ألمانيا بأعداد كبيرة[13].

فالزيادة التي تشهدها أعداد الأطفال المسلمين/ المهاجرين الخاضعين للحماية زيادة سريعة لا يقابلها زيادة في العائلات الحاضنة المسلمة/ التركية. ومن الأهمية بمكان أن يصبح الأشخاص من ذوي الأصول التركية والمسلمة عائلات حاضنة؛ حتى لا ينسى الأطفال الذين ينحدرون من أصول تركية ومسلمة هويتهم الثقافية وأصلهم ولغتهم الأم ودينهم، لأنه حتى لو حاولت العائلة الحاضنة ضمان اتصال الطفل بثقافته الأصلية، فلا مناص من أن يندمج الطفل ويذوب في ثقافة العائلة الحاضنة بمرور الوقت. فالأطفال يكبرون عمومًا بحسب ثقافة ودين ونمط حياة العائلة التي يعيشون معها، وعندما يجري وضع الأطفال المهاجرين والمسلمين (وبخاصة الصغار منهم) تحت حماية عائلات تختلف عن عائلاتهم الأصلية في اللغة والدين والثقافة وأسلوب الحياة، يُساقون بمرور الوقت إلى تبني ثقافة العائلة التي يعيشون معها. وتنصّ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل على أنه يتعين على مكاتب الخدمة التي تُؤَسَّس من أجل الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين أن تأخذ بعين الاعتبار لغة الطفل ودينه وثقافته، وتحافظ على هويته. بالمقابل، ليست هناك أعمال مؤسساتية في نماذج الخدمة المطبقة من قبل مكتب الشباب (الرعاية المؤسسية، العائلة الحاضنة)، من أجل أن يبقى الأطفال المسلمون على ثقافتهم الأم. وقد كشف التقرير الذي أعدته جامعة دورتموند بناءً على المقابلات التي أُجرِيت مع الدوائر التابعة لمكتب الشباب أن هذه الدوائر لم تبذل أيّ جهود خاصة في هذا الصدد[14]. وفي دراسة دكتوراه أعدّها يمان (2018)،]أُكِّدَ هذا الموضوع، وذُكِر أن أولوية مكتب الشباب هي إبعاد الطفل من البيئة الأسرية التي يتعرض فيها الطفل للخطر، وأنه لا يُعنَى حتى الآن بالمشكلات التي قد يعيشها الطفل خلال فترة إقامته مع العائلة الحاضنة، أو في دور الرعاية[15].

من هنا نجد أن هناك حاجة لأعمال مؤسسية تراعي سلامة العائلات التركية والمسلمة وأطفالها، ومصلحتهم العليا، وتكون بمثابة جسر التواصل بين مكتب الشباب وهذه العائلات، وتتابع هذه العمليات في حالة انتهاك الحقوق أو وضع الأطفال تحت الحماية بشكل غير عادل. في هذا المعنى، تقع واجبات مهمّة على عاتق المنظمات غير الحكومية ذات الأصول التركية. في هذا السياق، يصعب القول إن الأعمال التي أجرتها بعض المنظمات غير الحكومية حول المشكلات بين العائلات التركية والمسلمة ومكتب الشباب كافية تفي بالغرض، لذلك تجب زيادة عدد المنظمات غير الحكومية التي يمكنها تقديم الخدمات الاستشارية للعائلات التركية، ومرافقتها في الإجراءات القانونية، وتعزيزها بشكل احترافي. وهناك أعمال كثيرة تقوم بها منظمات عدة، مثل رئاسة المجتمعات التركية والأقارب في المهجر (YTB)، والاتحاد

الإسلامي التركي للشؤون الدينية (DİTİB)، والرؤية الوطنية للمجتمع المسلم/ حركة ملي غوروش (IGMG)، لتصبح العائلات التركية عائلات حاضنة.

من أجل إزالة تحفظات العائلات المسلمة لتصبح عائلات حاضنة بسبب قضية الخصوصية، أُلقِيت خطب الجمعة بعنوان «كونوا عائلات حاضنة» خلال عام 2012 في المساجد التي تعمل تحت إشراف حركة ملي غوروش، أُكِّدَ فيها أن الجالية التركية تتحمل المسؤولية في حالة فقدان الأطفال الذين يُوضَعون تحت حماية مكتب الشباب لدينهم ولغتهم وثقافتهم، وأنه تجب تربية هؤلاء الأطفال وفقًا لثقافتهم ودينهم. وأصدرت حركة ملي غوروش فتوى في 23 ديسمبر 2014 تشجِّع العائلات المسلمة لتصبح عائلات حاضنة[16].

من ناحية أخرى، حاول الاتحاد الإسلامي التركي للشؤون الدينية (DİTİB) أن يكون جسرًا بين العائلات التركية والمسلمة ومكتب الشباب في ألمانيا، عبر مشروعات مختلفة أعدّها عام 2013، فبنى فروعًا له، وأخذت على عاتقها المشاركة بصورة فعّالة في الندوات التي يقيمها مكتب الشباب، ومشاركة المعلومات والتقييمات التي تحصل عليها من هذه الندوات مع أعضائها، من خلال أعمال تقوم بها بالشراكة بين مكتب الشباب ورئاسة المجتمعات التركية والأقارب في المهجر (YTB). وأطلق الاتحاد الإسلامي التركي للشؤون الدينية (DİTİB) مشروعات بعنوان «من تشخيص المشكلة إلى إدراك الفرصة: مكتب الشباب والعائلات التركية»، وأقام في هذا الإطار ندوات ودورات تعليمية وتثقيفية للعائلات التركية حول العائلة الحاضنة وأعمال مكتب الشباب. وجرى إعداد الندوات والدورات من قبل متخصصين في مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك أسلوب عمل مكتب الشباب، والحقوق القانونية للعائلات. وشارك في المشروع متخصصون في علم النفس وعلم التربية يعملون في الجمعيات المعنية بشؤون الشباب، وفي مقدمتها مكتب الشباب، ومنظمات دعم الأطفال، وغيرها من المنظمات الأخرى[17].

بالإضافة إلى هذا المشروع، أنشأ الاتحاد الإسلامي التركي للشؤون الدينية «خط اتصال لحل المشكلات العائلية والاجتماعية». يمكن للعائلات الاتصال بهذا الخط، وطلب المساعدة لمعالجة المشكلات التي تواجهها مع المؤسسات والدوائر الحكومية الرسمية، مثل المدارس والتعليم والمراهقة، والمخدّرات والإدمان، والمشكلات العائلية، والعنف المنزلي، والتحرّش الجنسي، والزواج القسري، والزواج والطلاق، والديون، ولمّ شمل العائلة، وتصريح الإقامة. كما يمكن للعائلات الوصول إلى المختصين في علم النفس وعلم التربية والإرشاد عبر هذا الخط، وتلقّي التوجيه والمعلومات والخدمات الاستشارية مجّانًا.

في الوقت نفسه، تعمل البعثات والقنصليات التركية في المهجر على تقديم خدمات إعلامية وتثقيفية للعائلات التركية. فنرى أن ملحقية الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية

التابعة للقنصليات تعقد اجتماعات إعلامية حول كل من العائلة الحاضنة وممارسات مكتب الشباب. كما يتناول العاملون في هذه الملحقية المشكلات في جدول أعمال النشاطات والبرامج التي يحضرونها مع المؤسسات الألمانية. إضافة إلى الاجتماعات التثقيفية، يتولى المسؤولون الأتراك في القنصليات أمر متابعة القضية، إذا ما جرى إبلاغها من قبل العائلات بالمشكلات التي تعيشها مع مكتب الشباب، ويقدمون خدمات الاستشارة القانونية للعائلات من خلال تقديم التوجيه اللازم. ووفقًا لتقرير خبيرٍ جرى إعداده من قبل ملحقية الأسرة في دوسلدورف، فإن العائلات التركية تتقدم بطلب إلى القنصليات بصورة متأخرة جدًّا حين تكون العملية في مراحلها المتقدمة، وبعد بدء أو انتهاء إجراءات المحكمة. وفي تقرير لجنة العريضة التابعة للبرلمان الأوربي، أُكِّدَ أنه في العائلات التي يكون أحد الوالدين فيها أجنبيًّا، يجب أن تُعنَى القنصليات ذات الصلة بكل مرحلة من مراحل قضايا الحضانة[18].

إلى جانب كل هذه الأعمال، تقدّم منظمات مساعدة الطفل المختلفة، بما في ذلك الدوائر التابعة لمكتب الشباب، برامج تثقيفية للمهاجرين، وبخاصة الجالية التركية، ذلك لأنه يتعين على مكتب الشباب من الناحية القانونية أن يعطي الأولوية لوضع الأطفال تحت الحماية مع عائلات حاضنة تناسب دينهم وثقافتهم. لهذا السبب، تحاول العديد من الدوائر التابعة لهذا المكتب الوصول إلى عائلات المهاجرين عبر المنظمات المذكورة أعلاه أو (مخاتير) الأحياء، باللغة الألمانية واللغات الأخرى، وتشجيعهم على أن يكونوا عائلات حاضنة.[19]

وعلى الرغم من الحاجة إلى عائلات حاضنة من أصول مسلمة/ تركية، فإن الجالية التركية لا تبدي الاهتمام اللازم بمسألة العائلة الحاضنة؛ لذا تقام العديد من الاجتماعات والنشاطات التثقيفية حول هذه المسألة، ولكن يلاحظ مع ذلك أن معظم العائلات التركية لا تعرف المعايير المطلوبة لتكون عائلة حاضنة، أو تجد نفسها غير ملائمة لتصبح عائلة حاضنة، ولا تفكر بأن تصبح عائلة حاضنة؛ لأنها تعتقد أنه يجب أن يتوفر لديها معايير عالية جدًّا من أجل ذلك. ويُعتَقد أن تحفُّظ العائلات التركية عن أن تصبح عائلات حاضنة سببه العادات والتقاليد والقلاقل وتصوّرها لخصوصية الأسرة. ويبدو أن العائلات التركية ليس لديها الدافع الكافي لتكون عائلات حاضنة، على الرغم من الخطب التي تُلقَى في المساجد، والخطابات المشجّعة في برامج الجمعيات والمؤسّسات المختلفة، لإزالة هذه العراقيل.

يشير التقرير النهائي لمشروع «العائلة الحاضنة من ذوي الأصول المهاجرة» الذي نفّذه مجلس اتحاد بلديات ويستفالن-ليبي بين (2014 - 2017)، والذي يهدف إلى تشجيع العائلات المهاجرة لتصبح عائلات حاضنة، إلى أن نقص الخبرة لدى الجالية التركية في أن تصبح عائلات حاضنة- يجعلها تتردد في موضوع العائلة الحاضنة، حتى لو كانت على استعداد للقيام بذلك. فالعائلات ذات الأصول التركية والمسلمة تفضّل فكرة أن تصبح

عائلة حاضنة على المدى الطويل، ولا تريد حضانة الطفل على المدى القصير؛ لأنه يغلب عليها الظن بأن الأطفال الذين في حضانتها ربما سيُعادون إلى عائلاتهم الأصلية، وتخشى أن تتدخل عائلاتهم الأصلية في تعليمهم وتربيتهم، طالما أن هناك إلزامية لقاء الأطفال بعائلاتهم الأصلية. وقد تبيّن أن هذه المخاوف تزداد ولاسيّما عندما يكون الأطفال المحتاجون للحماية ألمانيين، وأن العائلات الحاضنة ذات الأصول التركية تخشى أن يكون احتضان طفلٍ لا يتكلم لغة أخرى غير الألمانية سيحدّ من استخدام اللغة الأم (التركية) في المنزل، ومن ثَمّ يترددون في احتضان الأطفال الألمانيين[20].

المشكلات التي يعيشها الأطفال من ذوي الأصول التركية والمسلمة مع مكتب الشباب في ألمانيا:

إنّ المشكلات التي تحصل فيما يخصّ مكتب الشباب لا تتعلق بالأطفال الأتراك والمسلمين دون غيرهم. فهذه المؤسسة محطّ انتقادات كثيرة عبر منصّات مختلفة؛ لأسباب، مثل صلاحياتها الواسعة، والمشكلات التي تحصل في الممارسات، وغياب الرقابة، وأخبار الاستغلال التي ترد في وسائل الإعلام. وبدأت هذه المؤسسة تُذكَر في أجندات الأخبار بصورة أكثر سوءًا من ذي قبل، ولاسيّما بعد عام 2015، عندما عُدِّل القانون الذي وسَّع صلاحياتها. يتضح أن الانتقادات الموجّهة للدوائر التابعة لمكتب الشباب تأتي من وسائل الإعلام الألمانية والرأي العام الألماني، وعائلات المهاجرين الذين يجري أخذ أطفالهم تحت الحماية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية التي تحاول الدفاع عن حقوق الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، يجري انتقاد ممارسات مكتب الشباب من قبل لجنة العريضة التابعة للبرلمان الأوربي، والمحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

تتصف المشكلات بين مكتب الشباب والعائلات التركية بأنّها مشكلات متعدّدة الأوجه، وسيكون من المضلّل الاعتقاد بأنّ هذه المشكلات تتعلّق فقط بممارسات هذه المؤسسة. في واقع الأمر، عندما يجري فحص أخبار وسائل الإعلام، والدراسات الأكاديمية، وتقارير الخبراء، سيتضح للعيان أن هناك مشكلات تنشأ من كلا الجانبين.

ويمكن سرد المشكلات التي تحصل بين العائلات التركية ومكتب الشباب على النحو الآتي: إبعاد الأطفال عن عائلاتهم بشكل غير عادل، وترك الأطفال المهاجرين الموضوعين تحت الحماية لدى عائلات تختلف ثقافتها عن ثقافة عائلاتهم الأصلية، وعدم مراعاة لغة الأطفال المهاجرين ودينهم وثقافتهم في دور الرعاية، وانعدام ثقة العائلات المهاجرة

بمكتب الشباب، والتمييز المؤسساتي والإسلاموفوبيا، والاختلافات الثقافية، وصراع الأجيال داخل الأسرة.

وعلى الرغم من أن مكتب الشباب يُعرَف بأدائه رسالةً إيجابية تتجلى في حماية مصالح الأطفال العليا، إلا أنه غالبًا ما يتردد بصورته السيئة في أجندات الرأي العام الألماني. فالتصوّر المنسوب إلى مكتب الشباب بأنه «عدوّ» هو في الواقع تصوّر سائد ليس عند عائلات المهاجرين الأتراك والمسلمين فحسب، بل كذلك في الرأي العام الألماني. وهناك تصوّر بأن هذه المؤسسة تنحاز ضد الذكور وتتّخذ قرارات لمصلحة الإناث بشكل عام في القضايا المثيرة للجدل، مثل حضانة الأطفال[21].

ومما يزيد سمعة مكتب الشباب سوءًا هو ما يرد في وسائل الإعلام من أمثلة سيئة عن ممارساته، فيبرز في الأخبار على أنه مؤسسة محطّ اللوم والاتّهام، لا بوصفه مؤسسة خبيرة يجري اللجوء إليها للأخذ بآرائها[22]. والعائلات المنحدرة من الأصول التركية والمسلمة لديها تصوّر سلبي عن مكتب الشباب، بسبب التجارب والروايات السيئة التي يسمعونها من محيطهم، إضافة إلى الأخبار التي تنعكس على وسائل الإعلام.

فتتردّد العائلات في الاتصال بمكتب الشباب بأيّ شكل من الأشكال، خشية أن يجري أخذ أطفالهم من أيديهم، أو خشية أن يعيشوا تجربة سيئة. ثم إن تلقي المساعدة من «الخارج» يجري تصويره ضعفًا وعجزًا لدى الأبوين، الأمر الذي يقف عائقًا أمام إقبال العائلات على أخذ المشورة من مؤسسات خارجية و»أجنبية»، مثل مكتب الشباب[23]. ولن تستطيع العائلات الحصول على تجربة إيجابية وإنشاء علاقة ثقة مع مكتب الشباب إلا إن تعرّفوا إلى مكتب الشباب من خلال الخدمات التي يقدّمها في مجال الاستشارة ودعم الوالدين.

كما أن الارتفاع الشديد في عدد الأطفال الذين يجري وضعهم تحت الحماية من قبل مكتب الشباب منذ عام 2005 يزيد من مخاوف العائلات. وقد أشار التقرير الذي أعده مجلس الشعب التركي الكبير في جزئه الخاص بالجالية التركية في ألمانيا إلى أنه يجري مصادرة الأطفال «لأسباب بسيطة»[24]. وقد لوحظ أن بعض خبراء مكتب الشباب من ذوي الأصول المهاجرة لا يوافقون على مزاعم «المصادرة والاستيعاب المنهج».

ولكنهم يذهبون إلى أنه لا يجري إعطاء الأهمية للانتماءات الثقافية والدينية عند اختيار العائلة الحاضنة في المؤسسات الألمانية، وأن هناك نقصًا عامًّا في الحساسية في هذه النقطة، وهذا الوضع ليس خاصًّا بالعائلات ذات الخلفيات المهاجرة.

إنّ التصوّر القائل بأن أطفال العائلات التركية والمسلمة يجري منحهم عمدًا لعائلات حاضنة لا تتوافق ثقافتهم ودينهم مع ثقافة الأطفال وقيمهم الدينية، وأنه يجري دمجهم بهذه العائلات وذوبانهم في ثقافتهم ودينهم- ينشأ من التغيرات الملحوظة على أسلوب حياة الأطفال الذين يجري منحهم للعائلات الحاضنة، وتصرفاتهم ومواقفهم.

والنظرة الفاحصة في المقابلات التي أُجرِيت مع العائلات التي أُخِذ منها أطفالها ووُضِعوا تحت الحماية وأقوال الخبراء من ذوي الأصول المهاجرة[25]- تبيّن اختلاف الآراء المتعلقة بأسباب التغيّر الملحوظ في أنماط حياة وسلوكيات الأطفال الخاضعين للحماية. وعليه، ترى العائلات أن أطفالهم يُعطَون عائلاتٍ مسيحية عمدًا وبصورة ممنهجة بغرض تحويلهم إلى الدين المسيحي، في حين يرى الخبراء (وجميعهم من خلفيات مهاجرة) أنّ هذا الوضع نتيجة لعملية «استيعاب طبيعي» ناجم عن عدم وجود عائلات مسلمة حاضنة، والانقطاع طويل الأمد عن الثقافة والدين ولغة الأصل.

يمكن القول: إن عدم الثقة بمكتب الشباب يرتبط ارتباطًا وثيقًا بخوف العائلات ذات الخلفية المهاجرة من الاندماج في الدولة والمؤسسات الألمانية، والتمييز الثقافي والإسلاموفوبيا في مجالات أخرى من الحياة اليومية، فتخشى من إعطاء أطفالهم لعائلات مسيحية أو للمثليين جنسيًّا، إن جرى أخذهم منها، ومن ثَمّ نسيان هويتهم الدينية والوطنية. وبعض هذه الحالات التي وردت في وسائل الإعلام تزيد من قلق العائلات.

وقد وقعت إحدى هذه الحالات في مدينة هام الألمانية عام 2016، حيث جرى تسليم الفتاة التي أُخذت من عائلتها المسلمة إلى عائلة حاضنة مسيحية ألمانية، وأُرِيدَ تعميدُها بناءً على طلب مكتب الشباب وعائلتها الحاضنة، رغم اعتراض عائلتها الأصلية. فرفعت عائلة الفتاة المسلمة التي تبلغ من العمر تسع سنوات دعوى في محكمة الاستئناف، وعرقلت هذه المحاولة.[26]

وفقًا للقوانين الدولية والوطنية، يتعين على العائلات الحاضنة أن تقوم بتربية الأطفال الذين تولّت رعايتهم بحسب القيم الثقافية والدينية التي عاشوها مع عائلاتهم حتى ذلك الوقت. ومع ذلك، يلاحظ أن مكتب الشباب خلافًا لالتزاماته القانونية، لا يبذل جهودًا خاصة لحماية الثقافة الأصلية للأطفال الموضوعين تحت الحماية، ويهمل واجبه هذا. بالإضافة إلى ذلك، يُلاحظ انتشار التصور القائل بأن الأطفال الذين ينسون لغتهم، ويتحدثون الألمانية فقط، ويتبنون قيم المجتمع الألماني- يتكيفون بسهولة مع المجتمع.

هناك سبب آخر للصورة السيئة المرسومة في الأذهان بحق مكتب الشباب، وهو نقص المعلومات حول هذا المكتب، والخوف من العمليات البيروقراطية المعقّدة. فقد تبين من خلال المحادثات مع العائلات التي تعيش في منطقة نيوكولن، في إطار ورش العمل التي أقامها مركز الثقافة الديمقراطية في برلين وكولونيا في عام 2012، لتعزيز التعاون بين العائلات ومكتب الشباب- أن هذه العائلات ليست لديها معلومات بواجبات ومهامّ مكتب الشباب[27].

ويصعب القول هنا: إن مكتب الشباب قد بذل جهودًا كافية من أجل أن تحصل عائلات الضحايا على معلومات صحيحة عنه وعن عمله. وفي هذه النقطة، يُلاحَظ أن العائلات اضطرت في الغالب إلى بذل جهود شخصية، والاكتفاء بتصريحات السلطات. وقد أخذت الخطوات الخاطئة التي يجري اتخاذها بسبب المعلومات الناقصة وغير الكافية تؤثر سلبًا في الدعاوى المرفوعة في هذا المجال، وتتسبب في إنهاء الإجراءات القانونية بشكل لا يصبّ في مصلحة العائلات. ففي الحالات التي يجري إبلاغ مكتب الشباب بها، تلجأ العائلات إلى رفع القضية إلى المحاكم من دون السعي إلى التعاون أو إيجاد حلّ وسط؛ ذلك لأنها لا تملك المعلومات الكافية عن مكتب الشباب ولا تثق به، فيكون ذلك سببًا في خلق تصوّر من قبيل أن العائلات تتصرف كما لو كانت مجرمة في نظر مكتب الشباب. بالإضافة إلى ذلك، فإن تنفيذ الإجراءات القضائية من قبل محامين لا يملكون الخبرة الكافية في مجال حماية الطفل يمكن أن يؤدي إلى عواقب سلبية على العائلات[28].

في حالات اختلاف اللغة والأصل والثقافة والدين بين الطفل والعائلة الحاضنة؛ يجري العمل على الحفاظ على لغة الطفل وهويته الدينية والثقافية، بموجب الاتفاقية المبرمة بين العائلة الحاضنة ومكتب الشباب، ولكن لا توجد أعمال مؤسساتية موجّهة لحماية لغة الطفل ودينه وثقافته. واللافت للنظر أن الإجراءات والممارسات التي تهدف إلى الحفاظ على لغة الطفل في الاتفاقيات القليلة الموقّعة بين العائلات ومكتب الشباب- هي أقل من التدابير الهادفة إلى حماية الهوية الدينية[29].

وإحدى الحالات التي انعكست على وسائل الإعلام في هذا الصدد وقعت في عام 2018، حيث وُضِع الطفل المدعو (سَوَاش) البالغ من العمر عامًا ونصف العام تحت حماية عائلة ألمانية، وأُهْمِل الطلب الذي تقدم به جده وجدته وخالته من أجل حضانته. وكان هذا الطفل المعروف بأنه يعاني مشكلة في النمو يخضع لفحوصات طبية متكررة آخرها في أكتوبر 2018، وقد تبين أنه لا يعاني مرضًا آخر يهدّد حياته غير مشكلة النمو المعروفة. بعد بضعة

أسابيع، أُبلِغت عائلة سواش أن طفلهم نُقِل إلى المشفى، وأنه يتلقى العلاج بالمضادات الحيوية. وبعد بضع ساعات، أُفِيد أن الطفل دخل في غيوبة ومات. ولا تزال عائلته الأصلية تحقّق في الأسباب الكامنة وراء مرضه ونقله إلى المشفى ووفاته هناك، رغم أنه كان تحت حماية العائلة الحاضنة سليمًا معافًى[30].

كما جرت مقاضاة امرأة ألمانية تبلغ من العمر 48 عامًا، كانت أمًّا حاضنة في روتويل بألمانيا في عام 2013؛ بسبب ممارستها 22 حالة عنف، وحكمت المحكمة على الأم الحاضنة بالسجن لمدة عامين و9 أشهر بارتكاب العديد من الجرائم، مثل ضرب الأطفال الذين كانوا تحت حمايتها، واحتجازهم في مرحاض مغلق لعدة أيام، وتركهم جياعًا، وإبقائهم عراة في الحديقة أيام الشتاء.

وحمّل محامي الأم الحاضنة المسؤولية كلها على مكتب الشباب الذي يتقاعس عن إجراء التفتيش والرقابة، ويترك رعاية الأطفال لامرأة جرى الكشف عن عيوبها مؤخرًا[31].

وقد تبين أن مجلس شيوخ برلين منذ أواخر الستينيات، وافق على مشروع يعطي فيه مكتب الشباب صلاحية وضع الأطفال في حضانة الآباء المعروفين بممارسة الجنس مع الأطفال. وقد انعكس خبر استغلال الأطفال جنسيًّا من قبل هؤلاء الأشخاص الذين احتضنوهم على مدار ثلاثين عامًا على وسائل الإعلام، بناء على شكاوى تقدّم بها الفتيان الذين تعرضوا للاستغلال آنذاك. أما المسؤول الذي دعم هذا المشروع الخاص بمكتب الشباب في برلين، واختيار الآباء الشاذّين جنسيًّا المناسبين لحضانة الأطفال، فهو هيلموت كنتلر، مدير مركز برلين التربوي. كنتلر هذا المعروف بأعماله التي يسيّرها لحظر ممارسة العلاقة الجنسية مع الأطفال هو ذات الشخص الذي يدعم ف. هيتز، أحد الآباء الراعين المعروفين بشذوذه الجنسي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأطفال الضحايا لجؤوا إلى الطرق القانونية، وقدّموا الشكاوى ضدّ الاختصاصي في مكتب الشباب، وضد مسؤوليه الآخرين لوضعهم في حضانة الآباء الشاذّين جنسيًّا وضد هؤلاء الآباء، إلا أنه لم يجر إحراز أي تقدّم في هذه القضية حتى الآن[32]. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيّات حول هذه الحالات وما شابهها، فإن استمرار ظهور حالات مماثلة في الصحافة من وقت لآخر يشير إلى استمرار المشكلات المتعلقة بالرقابة، والتفتيش على الأقل في بعض الدوائر التابعة لمكتب الشباب[33].

التمييز المؤسساتي والإسلاموفوبيا:

لا تقتصر المزاعم والأفكار السيئة (التي تذكّرنا أحيانًا بنظرية المؤامرات) حول مكتب الشباب على العائلات المسلمة والتركية فحسب، بل تظهر أيضًا بين العائلات الأخرى من

ذوي الأصول الألمانية أو المهاجرة غير المسلمة. ويأتي «التمييز الإيجابي» للإناث ومعاداة الذكور في مقدمة هذه المزاعم والادعاءات الأكثر شيوعًا. لكن هذا الوضع يختلف عند العائلات المنحدرة من الأصول التركية والمسلمة، إذ يسود فيها اعتقاد كبير بأنها تتعرض للظلم؛ بسبب هويتها الثقافية. ففي الحالات التي يكون فيها أحد الوالدين ألمانيًّا، هناك مخاوف كبيرة من أن يتّخذ صنّاع القرار زمام المبادرة لمصلحة الجانب الألماني؛ لأنهم يعتمدون على قيمهم الثقافية معيارًا[34].

الهوامش والمراجع:

1. Bundesamt für Justiz:(2019 «دستور جمهورية ألمانيا الاتحادية، المادة 6، الفقرتان الثانية والثالثة»، (تاريخ الزيارة: 24 يوليو 2019)، www.gesetze-im-internet.de/gg/art_6.html
2. أويانق، مصطفى، «الانتقادات الموجّهة إلى مكتب الشباب الألماني وتطبيق حماية الأطفال /Alman Gençlik Dairesi ve Çocukların Koruma Altına Alınması Uygulamalarına Yönelik Eleştiriler.(25-22) ص ،»
3. Uwe Uhlendorff, Geschichte des Jugendamtes, (Beltz Juventa, Basel-Weinheim: 2004), S. 22-25.
4. Jugendamt.» «حماية الأطفال: الخدمات التي تقدّمها مكتب رعاية الأطفال»
5. «تقرير دراسة حول ممارسات مكتب الشباب في ألمانيا وهولندا وبلجيكا الموجّهة للأطفال من ذوي الأصول التركية، الفصل 24، التشريع الرابع، سنة 2013».
6. » Vorlaufige Schutzmaßnahmen für Kinder und Jugendliche« ،» مكتب الإحصاء الفيدرالي، (تاريخ الزيارة: 15 يونيو 2019): https://www-genesis.destatis.de/online?sequenz=tabelleErgebnis&selectionname=225230001-
7. » Vorlaufige Schutzmaßnahmen für Kinder und Jugendliche« ،» مكتب الإحصاء الفيدرالي، (تاريخ الزيارة: 11 نوفمبر 2019): www.destatis.de/DE/Themen/Gesellschaft-Umwelt/Soziales/Kinderhilfe-Jugendhilfe/Publikationen/Downloads-Kinder-und-Jugendhilfe/vorlaeufige-schutzmassnahmen-5225203187004.pdf?__blob=publicationFile

8. Heinz Kindler, Elisabeth Helming, Thomas Meysen ve Karin Jurczyk, Handbuch Pflegekinderhilfe, (Deutsches Jugendinstitut [DJI] e.V, Münih: 2011), S. 135; Trevor Spratt ve Jachen Nett, Child Protection Systems: An International Comparison of "Good Practice Examples" of Five Countries (Australia, Germany, Finland, Sweden, United Kingdom) with Recommendations for Switzerland, (Lund University Publications, Basel: 2012), S. 277.

9. Spratt ve Nett, Child Protection Systems: An International Comparison of "Good Practice Examples" of Five Countries (Australia, Germany, Finland, Sweden, United Kingdom) with Recommendations for Switzerland, S. 259.

10. FamilienFuerKinder, "Pflegeeltern mit Migrationshintergrund Gesucht", YouTube, 31 März 2016, www.youtube.com/watch?v=GFw6XMJXSl0 , (Zugriff am 15 Juli 2019).

11. "Zuhause Statt Heim: Kampagne für Pflegeeltern Gestartet", Berliner Morgenpost, 2 September 2019.

12. pflegekinder-berlin.de25 «العائلة الحاضنة تضيف إلى حياتها حياة»، (تاريخ الزيارة: 25 حزيران 2019):
www.pflegekinder-berlin.de/index.php?article_id=192

13. "Neue Ansatze für die Interkulturelle Pflegekinderhilfe Ergebnisse des Projektes PemM des Tragers PLANB Ruhr e.V.", LWL-Landesjugendamt Westfalen, www.lwl-landesjugendamt.de/media/filer_public/65/d565/d56b6f-45fb-4f00-b8f53402e8f2eb2a/180823_ansaetze_interkulturelle_pflegekinderhilfe_web.pdf , (Zugriff am 15 Juli 2019).

14. Mühlmann ve Pothmann, "Befragung von Jugendamtern (Pflegekinderdienste) über Pflegekinder und Pflegefamilien mit (Türkischem) Migrationshintergrund, Ergebnisse und Schlussfolgerungen", s. 9.

15. يمان، «دراسة في خدمات الحماية الموجّهة للعائلات المهاجرة التي يكون أطفالها تحت الحماية في ألمانيا / Almanya'da Çocukları Koruma Altına Alınan Göçmen Ailelere Yönelik Koruma Hizmetlerinin İncelenmesi.(40-39) ص»،

16. IGMG، (تاريخ الزيارة: 18 يوليو 2019): «الخطبة: العائلة الحاضنة/ Bakıcı Aile Olmak حركة ملي غوروش»،
https://www.igmg.org/tr/hutbe-aeoebakae%C2%B1cae%C2%B1-aileae%C29%D-olmak

17. ، تتولى دور الجسر بين مكاتب الشباب والعائلاتDİTİB«الاتحاد الإسلامي للشؤون الدينية التركيةDİTİB»، (تاريخ الزيارة: 18 أغسطس 2019): www.DİTİB.de/detail2.php?id=755&lang=en،

18. البرلمان الأوربي، 29 نوفمبر 2018، (تاريخ الزيارة: 18أغسطس 2019): "Rolle des Jugendamts in Deutschland bei Grenzüberschreitenden Familienstreitigkeiten", www.europarl.europa.eu/news/de/press-room/20181120IPR19551/rolle-des-deutschen-jugendamts-bei-grenzuberschreitenden-familienstreitigkeiten

19. "Migranten Doppelt so Haufig Betroffen", Migazin, www.migazin.de/2009/11/10/migranten-uberdurchschnittlich-betroffen, (Zugriff am 20 August 2019).

20. Gülseren Çelebi, Gülgün Teyhani, Kirsten Kleinsimlinghaus-Briede ve Anja Wallraff, Neue Ansatze für die Interkulturelle Pflegekinderhilfe Ergebnisse des Projektes PemM des Tragers PLANB Ruhr e.V, (Müsnter: 2018), s. 21-22.

21. Uslucan, "Kinderschutz im Spannungsfeld Unterschiedlicher Kultureller Kontexte", s. 11.

22. Andreas Schwarz, Kathrin Schleicher, Alice Srugies ve Liane Rothenberger, Kriesenkommunikation der Jugenaemtern in Deustchland, (Universitaetsverlag Ilmenau, Ilmenaui: 2017), s. 6-8.

23. «تقرير دراسة حول ممارسات الدوائر التابعة لمكتب الشباب في ألمانيا وهولندا وبلجيكا الموجّهة للأطفال من ذوي الأصول التركية، ص9.

Uslucan, "Kinderschutz im Spannungsfeld Unterschiedlicher Kultureller Kontexte", s. 150- 165.

24. «تقرير دراسة حول ممارسات الدوائر التابعة لمكتب الشباب في ألمانيا وهولندا وبلجيكا الموجّهة للأطفال من ذوي الأصول التركية، ص12.

25. يمان، «دراسة في خدمات الحماية الموجّهة للعائلات المهاجرة التي يكون أطفالها تحت الحماية في ألمانيا/Almanya'da Çocukları Koruma Altına Alınan Göçmen Ailelere Yönelik Koruma Hizmetlerinin İncelenmesi.«

26. "Pflegekind Darf Nicht Getauft Werden", Frankfurter Rundschau, 6 Mai 2016.

27. Claudia Dantschke, Ahmad Mansour, Jochen Müller ve Alper Taparlı, Bilder, Vorurteile und Angste: Ideen füe eine Bessere Zusammenarbeit Zwischen Jugendamt und Einwandererfamilien, (ZDK Gesellschaft Demokratische Kultur, Berlin: 2012), s. 4.

28. يمان، «دراسة في خدمات الحماية الموجهة للعائلات المهاجرة التي يكون أطفالها تحت الحماية في ألمانيا / Almanya'da Çocukları Koruma Altına Alınan Göçmen Ailelere Yönelik Koruma Hizmetlerinin İncelenmesi.157 ص»،

29. بينما تبلغ نسبة حماية اللغة 21% فقط من أصل 47 واقعة مكتشفة، ترتفع هذه النسبة إلى 57% في حماية الاعتقاد والدين وتوجهات التنشئة الأساسية. انظر:
Mühlmann ve Pothmann, "Befragung von Jugendamtern (Pflegekinderdienste) über Pflegekinder und Pflegefamilien mit (Türkischem) Migrationshintergrund: Ergebnisse und Schlussfolgerungen", s. 16.

30. «صباح الأوربية، Savaş'ın Katili Gençlik Dairesi» مكتب الشباب قاتل صواش / 10 نوفمبر 2018.

31. "Horror Pflegemutter Tunkte Kinderköpfe ins Klo", tz, 6 Mai 2013.

32. "Berliner Jugendamt Vermittelte Kinder an Padophile", Spiegel, 30 Dezember 2017.

33. "Missbrauchsfalle Lüdge: Chronik des Vergehens", WDR, 22 Februar 2019.

34. Uslucan, "Kinderschutz im Spannungsfeld Unterschiedlicher Kultureller Kontexte", s. 11.